

العقيدة الإسرائيلية الثانية للحرب: (1) حملات يحكمها منطق المحاسبة*

رون تيرا**

تقديم

[على رفوف المؤسسة العسكرية الأمنية وثائق عديدة تعرّف "مفهوم الأمن القومي" لدى إسرائيل، وغالبيتها "مصنفة" سرية، وتعرض صورة واضحة ومتماسكة نسبياً عن استراتيجية الجيش وعقيدته القتالية الرسميتين. ولكن عندما نعود إلى الحملات العسكرية الست الكبيرة الأخيرة، التي شنّها الجيش الإسرائيلي ما وراء الحدود، نجد أنه خاضها وفقاً لأنماط متكررة مغايرة للاستراتيجية والعقيدة الرسميتين. وعندما نربط هذه الأنماط ببعضها البعض، نجد أنها ترقى إلى مستوى عقيدة حرب ثانية غير مكتوبة. رون تيرا يشرح في هذا المقال الذي نشره أدناه على حلقات هذه العقيدة غير الرسمية].

- على رفوف المؤسسة العسكرية/الأمنية وثائق عديدة محفوظة تعرّف "مفهوم الأمن القومي" لدى إسرائيل، وغالبيتها "مصنفة" [سرية]. وفي القسم غير المصنف يمكن تعداد كتابات بن - غوريون التأسيسية في خمسينيات القرن الماضي، وكتاب الجنرال

* المصدر: "عدكان استراتيجي"، مجلد 19، عدد 2، تموز/يوليو 2016.

** باحث في معهد دراسات الأمن القومي، ومؤلف كتيب:

The Nature of War: Conflicting Paradigms and Israeli Military Effectiveness الصادر عن معهد

دراسات الأمن القومي (تشرين الأول/أكتوبر 2008).

– ترجمته عن العبرية: يولا البطل.

– راجع الترجمة: أحمد خليفة.

(احتياط) يسرائيل طال،¹ ومحاولة الجنرال (احتياط) دافيد عفرى صياغة مفهوم للأمن في أواخر تسعينيات القرن الماضي، ومقتطفات سمح بنشرها من "تقرير لجنة مريدور"، وكتاب الجنرال (احتياط) بروفيسور يتسحاق بن يسرائيل،² ومنشورات تصف المسودة المعمقة، لكن "المصنفة"، التي أصدرها "مجلس الأمن القومي".³ ومؤخراً، نشرت وثيقة "استراتيجية الجيش الإسرائيلي" بتوقيع رئيس هيئة الأركان العامة [غادي أيزنكوت] (لاحقاً) استراتيجية 2015). وعلى الرغم من أن مفهوم الأمن الخاص بإسرائيل لا يعني فقط بالحرب وإنما أيضاً بالأمن الجاري، وبالعمليات العسكرية بين الحروب. وبالعلاقات مع حلفاء وغيرها من الأمور، فإن معظم هذه المنشورات تعنى بمسألة كيف تحارب إسرائيل، مع تركيز أكبر على عقيدتها الذاتية [subjective] للانتصار في الحرب. والوثائق المذكورة أعلاه تعرض صورة واضحة و متماسكة نسبياً عن استراتيجية وعقيدة الجيش الإسرائيلي (على الأقل حتى ظهور مسودة مجلس الأمن القومي واستراتيجية 2015، اللتين يلاحظ فيهما تغيير في التوجه).

● لكن بالنسبة للعمليات العسكرية الست الكبيرة الأخيرة التي شنها الجيش الإسرائيلي ما وراء الحدود،⁴ فقد خاضها بموجب أنماط متكررة، مغايرة للاستراتيجية والعقيدة الرسميتين. وبالفعل، ثمة قاسم مشترك واسع بين حملات "محاسبة" (1993)، و"عناقيد الغضب" (1996)، وحرب لبنان الثانية (2006)، و"الرصاص المصبوب" (2008) – (2009)، و"عامود سحاب" (2012)، و"الجرف الصامد" (2014). وسيشار إلى هذه الحملات الست مجتمعة في هذا المقال بتعبير "حملات يحكمها منطق المحاسبة [الاقتصاد]". وهذا المنطق يهدف إلى صياغة قواعد اللعبة لسلوك الأطراف في الأوقات الاعتيادية التي تعقب المواجهة التي خيضت بواسطة ضربة عسكرية أو استنزاف بالقوة النارية، وبممارسة ضغط غير مباشر، وكل ذلك من خلال تخصيص موارد محدودة والحد من المخاطر.

¹ يسرائيل طال، "الأمن القومي: قلة مقابل كثرة"، (تل أبيب: دفير، 1996).

² يتسحاق بن يسرائيل، "مفهوم الأمن لدى إسرائيل"، جامعة على الهواء، 2013.

³ غور ليش، "مبادئ مفهوم الأمن لدى مجلس الأمن القومي – للأمن الجاري وحالات الطوارئ"، عشتونوت، العدد 10، مركز الأبحاث، كلية الأمن القومي، تموز/يوليو 2015.

⁴ أي من دون عملية "الدرع الواقي" وأنشطة أخرى في يهودا والسامرة [الضفة الغربية].

حملات "يحكمها منطق المحاسبة [الاقتصاص]" الست				
اسم الحملة	السنة	الجبهة	الخصم	المدة
عملية "محاسبة"	1993	لبنان	حزب الله	7 أيام
"عناقيد الغضب"	1996	لبنان	حزب الله	17 يوماً
"حرب لبنان الثانية"	2006	لبنان	حزب الله	34 يوماً
"الرصاص المصبوب"	2009-2008	غزة	حماس	22 يوماً
"عامود سحاب"	2012	غزة	حماس	8 أيام
"الجرف الصامد"	2014	غزة	حماس	50 يوماً

- ولو كان الأمر يتعلق بحالة مفردة لأمكن القول إن الأمر يتعلق بتقدير موضعي أو أنه انحراف عن العقيدة يستدعي تفحصه (مثلما حدث بالفعل في 2006). ولكن، بما أن إسرائيل والجيش الإسرائيلي تقيداً بأنماط سلوك نموذجي خلال ست حملات عسكرية على مر عقدين ونصف عقد من الزمن، يبدو أن الأمر لا يتعلق بخطأ وإنما بتطبيق عقيدة حرب ثانية جليّة (لا سيما وأن الجميع يعلم ماذا حدث في حملات "منطق المحاسبة" الست)، لكن هذه العقيدة لم تُصغ بشكل رسمي مما ولد توترات متكررة بحكم تعارضها مع الوثائق الرسمية والتوقعات السائدة بشأنها في أوساط الجيش الإسرائيلي والجمهور.
- وبطبيعة الحال، لا بد من توضيح أن العقيدة الكلاسيكية صيغت أولاً وقبل كل شيء لمواجهة غزو خصوم دولتيين [جيوش نظامية]، بينما شنت حملات منطق المحاسبة الست ضد خصوم غير دولتيين ضعفاء نسبياً، عملوا وفق منطق إلحاق أذى عام بدولة إسرائيل بواسطة إطلاق قذائف وصواريخ منحنية المسار من عمق أراضيهم، وليس بهدف تحقيق انتصار حاسم ضد الجيش الإسرائيلي أو احتلال أراض. وعلاوة على ذلك، يمكن الادعاء أنه في جبهة لبنان لا يوجد مكسب سياسي - استراتيجي مهم بمستطاع إسرائيل تحقيقه بشكل واقعي، ولذا غايتها السياسية - الاستراتيجية في لبنان كانت "سلبية" في جوهرها: تقليص الحاجة إلى الانشغال بهذه الجبهة إلى الحد الأدنى. ويمكن الادعاء أنه في جبهة قطاع غزة كانت غاية إسرائيل هي الحفاظ على الوضع السياسي - الاستراتيجي القائم، وليس إحداث تغيير فيه. وإذن، بالإضافة إلى محاولتنا في هذا المقال

أن نربط بين عمليات إسرائيل العسكرية توصلًا إلى عقيدة متماسكة، ينبغي تحديد القرارات التي اتخذت في كل حالة على حدة، آخذين بعين الاعتبار ظروفها وسياقاتها الفريدة.

- ولا بد أيضاً من توضيح أن ادعاء الخروج عن العقيدة الإسرائيلية الكلاسيكية مبني على وقائع ونابع من محاولة تعقب أنماط سلوك متكرر ومميز وليس بالضرورة من قبيل النقد. وأساساً، إن قرار شن هجوم بري واسع (لم ينفذ في أي حملة من حملات "منطق المحاسبة [الاقتصاص]") يجب أن يكون نابعاً من تقييم أن هكذا هجوم سيسهم بشكل ملحوظ في تحقيق النتائج المرجوة في ظروف وسياق كل مواجهة محددة، وليس من التزام تلقائي بعقيدة قتالية.
- في كل واحدة من الحملات العسكرية الست الكبيرة التي خاضتها إسرائيل ضد لبنان وغزة في العقد الأخير، والتي "حكمتها منطق المحاسبة"، لم يسع الجيش الإسرائيلي لتحقيق انتصار حاسم ضد الخصم، وإنما لتوجيه ضربة قوية للعدو أو استنزافه وتفعيل رافعات ضغط غير مباشرة، ومن خلال ذلك تحريك آليات دبلوماسية تسمح بإنهاء الحرب وإنجاز أهدافها. وفي الحقيقة لم يعمل الجيش الإسرائيلي وفق فكرة معركة يحكمها منطق حرمان الخصم من القدرة على القتال، أو حرمانه من القدرة على مواصلة نشاطه الرامي إلى إلحاق الأذى بدولة إسرائيل، بما في ذلك في الحالات التي طلبت فيها الأوامر الرسمية "استئصال التهديد" وما شابه. وكذلك، عندما حدثت في الظاهر أهداف بعيدة المدى مثل: "تحطيم حزب الله كتنظيم مسلح"، و"فرض سيادة حكومة لبنان على الجنوب"، لم يسع الجيش الإسرائيلي لتنفيذ فكرة حملة من شأنها تحقيق هذه الأهداف، ولذا، ثمة شك في ما يمكن اعتباره أهدافاً حقيقية. وعلى نحو مشابه، لم تفض ثلاث حملات عسكرية في قطاع غزة في غضون ستة أعوام إلى استئصال التهديد ذاته الذي عاود الظهور مجدداً.
- كانت أوامر الجيش الإسرائيلي الرسمية تلاحظ حقاً ضرورة إدارة حملات قصيرة الأمد، لكن لم يعمل الجيش الإسرائيلي على تطبيق فكرة معركة كفيلة بجعل الحملات قصيرة، ولذا يجوز التساؤل ما إذا كان الجيش الإسرائيلي قد سعى حقاً لتقصير أمد الحملات المذكورة. وهذا الكلام ينطبق بصفة خاصة على حرب لبنان الثانية (التي لم يدرك بعدها الزمني بشكل جيد، ولم يدرك صناع القرار تأثير إطالة أمدتها على الجبهة الداخلية المدنية)، وينطبق ذلك أكثر على "عملية الجرف الصامد"، حيث يمكن ادعاء أن إطالة أمد

الحملة واستنزاف حركة "حماس" بمرور الوقت كان جزءاً من الفكرة "الحقيقية" لحملة إسرائيل. وعلاوة على ذلك، في كل من حرب لبنان الثانية، وحملة "الرصاص المصبوب"، وحملة "الجرف الصامد"، كانت هناك مراحل تريث ليست بالقصيرة بين استنفاز الضربة النارية [الضربة الجوية] (ضرب الأهداف المدرجة مسبقاً ضمن بنك الأهداف قبل بدء الحملة) وبين بداية العمليات البرية. والمناورات البرية الهجومية التي أعقبها كانت محدودة النطاق، ونفذت وفق منطق توغلات صغيرة نسبياً وعمليات خاصة، وضغط عام (على مشارف مدينة غزة في عملية "الرصاص المصبوب")، أو كانت لضرورة محددة مثل تحييد خطر الأنفاق الهجومية في حملة "الجرف الصامد". ولم تنفذ مناورات برية هجومية وفق منطق أوسع أو أكثر طموحاً، ولم تنفذ أي عملية برية جريئة واسعة.

● الفكرة المركزية "الحقيقية" للجيش الإسرائيلي كانت تقضي بأن يلحق الجيش بالخصم ضرراً أكبر (كمّاً ونوعاً) من الضرر الذي يلحقه الخصم بإسرائيل في الفترة الزمنية نفسها، توصلًا إلى إقناع الخصم بعدم جدوى مواصلة القتال، وإقناعه، على الأقل، بقبول جزء من شروط إسرائيل في الترتيبات التي تعقب القتال، فضلاً عن تأسيس ردع كفيل بإبعاد موعد جولة القتال القادمة. وفي جزء من الحملات بذلت أيضاً جهود أنتجت عرضاً رافعات ضغط غير مباشرة، مثل: إخلاء سكان العدو من مناطق مهددة، إغلاق بحري وجوي، ضرب بنى تحتية ثنائية الاستخدام يمكن استخدامها لأغراض عسكرية ومدنية، وما إلى ذلك. و"تقبل" الجيش الإسرائيلي ضمناً الضرر اللاحق بإسرائيل في مقابل إلحاق الأذى بالخصم (باستثناء ركيزة الدفاع [منظومات مضادة للصواريخ] في حملة "الجرف الصامد" التي حرمت حركة "حماس" من جزء كبير من قدراتها الهجومية). ويتعبير آخر، الفكرة المركزية الحقيقية كانت تقضي بإدارة "حملة عسكرية متوازنة": تمكين الخصم من تحقيق مخططة العملائي للمواجهة، وفي الوقت نفسه تنفيذ خطة مواجهة تلحق به أذى أكبر بكثير.

● عموماً يمكن القول إن الحملات العسكرية التي يحكمها "منطق المحاسبة" شملت أربع مراحل: الأولى، مرحلة ضربة نارية [ضربة جوية مكثفة] ضد بنك الأهداف المدرجة قبل بدء الحملة؛ الثانية، مرحلة تريث بعد استنفاز الأهداف المدرجة مسبقاً، وقبل صدور قرار بشأن مناورة برية هجومية؛ الثالثة، مرحلة العمليات البرية (بشكل عام محدودة النطاق)؛ والرابعة، مرحلة إبقاء الضغط حتى ينضج الطرفان بشكل كاف لوقف إطلاق النار.

لماذا اختارت إسرائيل أن تعمل ست مرات وفق هذا النمط؟ من الصعب تقديم إجابة مدعمة بأدلة، لكن قد تكون الإجابة، بكل بساطة، لأنه كان بمستطاعها القيام بذلك. وتعكس الحملات التي يحكمها منطق المحاسبة تفضيلاً لإدارة الموارد والمخاطر بدلاً من أخذ مجازفات واحتمال دفع أثمان باهظة. إن المقاربة المعاصرة للمخاطر والأثمان يمكن فهمها من خلال [المقارنة التاريخية التالية]: اعتبرت عملية "موكيد" - ضرب المطارات [المصرية والأردنية والسورية] في بداية حرب الأيام الستة - نجاحاً باهراً للقوة المهاجمة [سلاح الجو الإسرائيلي] على الرغم من إصابة نحو 10% منها، بينما الحملة الجوية التي ختمت حرب لبنان الثانية اعتبرت أقل نجاحاً، وتوقفت عملياً عقب سقوط مروحية [نقل عسكرية] واحدة من طراز "يسعور" (CH-53). وهناك أيضاً اعتبارات إضافية قد تفسر لماذا أثرت إسرائيل اتباع النهج المذكور، ومن بينها تغيير روح الشعب ومزاجه (ethos) القومي من مجتمع معبأ إلى مجتمع وفرة، فضلاً عن اعتبارات دبلوماسية إقليمية ودولية.

- لكن قد يمكن تحليل الأمور فيما يتعلق بهذه النقطة هكذا: ربما سمحت إسرائيل لنفسها بتطوير حساسية أكبر حيال تكبد خسائر بشرية، وبإعطاء وزن أكبر للاعتبارات الدبلوماسية لأنها تواجه تهديدات منخفضة نسبياً، ولو كانت تواجه تهديداً للوجود لما استطاعت أن تسمح لنفسها بذلك. كما يمكن ادعاء أن إسرائيل اختارت النهج المذكور نتيجة تطور تكنولوجي أثمر زيادة في المكسب الممكن تحقيقه من خلال قوة نيران موجهة عن بعد آمن [standoff firepower]. ومع ذلك، قد يكون هذا الادعاء مستخلص من النقطة المذكورة إياها، أي أن إسرائيل تستطيع إنجاز ما هو أكثر بقوة النيران بحكم أنها تواجه أعداء أضعف. وربما لم تكن إسرائيل سمحت لنفسها باتباع نهج ضربة/استنزاف بقوة نارية، لو أنها كانت تواجه خصماً ذا قدرات عالية، قادراً على الدفاع عن مجاله الجوي بهذا القدر أو ذاك من النجاح، وقادراً على تشويش الرصد الاستخباراتي الإسرائيلي أو قدرة سلاح الجو على الاستمرار في القيام بعمله، أو قادراً على تشكيل تهديد مضاد أكثر خطورة لا تستطيع إسرائيل السماح لنفسها الاكتفاء باحتوائه.
- إذن، يعكس "منطق حملات المحاسبة" تفضيلاً لاتخاذ قرارات مهمة في مرحلة متأخرة نسبياً، انطلاقاً من عدم الرغبة في الالتزام بخط سلوك معين (أكثر تكلفة وخطورة) قبل أن يتضح أن الأمر لا مفر منه تقريباً.

- وعملياً، يستشف من "منطق المحاسبة" أن صانع القرار الإسرائيلي مقتنع بأن نتيجة عمالانية متوسطة منجزة بكلفة ومخاطر متوسطة مفضّلة على إمكانية تحقيق نتيجة عمالانية ممتازة منجزة بكلفة ومخاطر مرتفعة (وذلك، كما سبق ذكره، لأنه يعتبره أمراً مسلماً به أنه لا إمكانية في جبهة لبنان، على ما يبدو، لتحقيق مكسب سياسي - استراتيجي. وفي جبهة قطاع غزة كان طموح إسرائيل الحفاظ على الوضع القائم - أي أنه كان من المشكوك فيه إمكان تحقيق تغيير سياسي - استراتيجي ممتاز في أي من الحملتين).
- هذه التفضيلات ممكنة عندما تواجه إسرائيل خصماً غير دولتي ضعيفاً نسبياً، ولديها قدرة على اختيار نتيجة متوسطة منجزة بثمن متوسط، بينما في الماضي، وتجاه تهديد مصدره تحالف جيوش عربية غازية حجم قواتها يفوق حجم قوات الجيش الإسرائيلي بأضعاف مضاعفة، لم يكن لدى إسرائيل من خيار سوى المجازفة والقيام بعملية استباقية قبل خصومها. أما في الحملات العسكرية الست التي "يحكمها منطق المحاسبة" فقد كان مستوى التهديد منخفضاً، والسيناريو الأسوأ لم يكن خطيراً للغاية. وهكذا، بينما عاقب الواقع إسرائيل بقسوة على كل خطأ مرتكب في حرب يوم الغفران [1973]، وبينما لا يزال أثر تلك الأخطاء مؤثراً حتى اليوم، فإن عقوبات الأخطاء المرتكبة في حرب لبنان الثانية وحملتي "الرصاص المصبوب" و"الجرف الصامد"، كانت ضئيلة وسرعان ما طواها النسيان، على الأقل جزئياً.
- إن ما كان على المحك في الحملات العسكرية الست التي "يحكمها منطق المحاسبة" لم يكن أمراً من العيار الثقيل: عموماً، مفاوضات عنيفة بشأن الحدود الدقيقة لحرية السلوك العنيف للأطراف في "الأوقات الاعتيادية"، أو حادثة خرجت عن السيطرة ("خطأ في التقدير")، مما جعل صانع القرار الإسرائيلي يعتقد، على ما يبدو، عن معرفة أو عدم دراية، بأن الأمر لا يستدعي وسائل وأساليب من العيار الثقيل.
- ويعكس "منطق المحاسبة" أيضاً تغييراً في المقاربة لأرض الخصم: لم يعد ينظر إلى المناورة البرية الهجومية على أنها فرصة ناجحة لإفقاد الخصم توازنه أو الاستيلاء على أرض كورقة مساومة، بل صار التوغل الموقت في أرض العدو يعتبر عبئاً وليس رصيماً. وهكذا، خوفاً من تكبد خسائر بشرية ومن خسارة تأييد الجمهور في إسرائيل، وصبر المجتمع الدولي - وفي غياب مركز ثقل عملائي مادي للعدو في بقعة جغرافية محددة -

امتنع صانع القرار الإسرائيلي عن تنفيذ مناورة برية هجومية واسعة، واكتفى بقوة نارية، بالإضافة إلى توغلات صغيرة نسبياً، وعمليات خاصة وعمليات برية محدودة بأقل قدر من الاحتكاك مع الخصم.

الدخول في الحملة

- عموماً، ولدت الحملات العسكرية [الست الكبيرة التي خاضتها إسرائيل ضد لبنان وغزة في العقد الأخير]، والتي "يحكمها منطق المحاسبة" من عدم الرضا عن حدود حرية السلوك العنيف للأطراف في الأوقات الاعتيادية: سواء حدود إطلاق النار "المسموح به" لحزب الله أو حركة "حماس" ضد الجيش الإسرائيلي وإسرائيل في الأوقات الاعتيادية، أو حدود الرد "المسموح به" للجيش الإسرائيلي. أحد الأطراف لم يعد يقبل "مواصفات" هذا العنف في الأوقات الاعتيادية، وصعد وتيرة (الضربات المتبادلة التي هي جزء من الروتين المسموح به) من وتيرة منخفضة إلى وتيرة متوسطة/مرتفعة بهدف إجراء مفاوضات عنيفة لإعادة تعريف حدود حرية السلوك المسموح به. وتلحظ وثيقة مجلس الأمن القومي ما يلي:
"القرار بشأن مستوى العنف في الأوقات الاعتيادية لا يترتب عليه فقط تغيير بسيط في خصائص السلوك في الأيام الاعتيادية، وإنما [أحياناً يستوجب، ر. ت.] انتقالاً إلى حالة طوارئ"⁵. وفي معظم الحالات كانت إسرائيل هي التي تعمد إلى التصعيد، وتبعاً لذلك فإن مسألة الإنذار المبكر في العقيدة الكلاسيكية لم تكن ذات صلة بالموضوع.
- اندلعت حرب لبنان الثانية من جراء حادثة على الحدود خرجت عن السيطرة، وكان الطرفان غير مدركين للتبعات التصعيدية لأفعالهما (خطأ في التقدير)، لكنها هي أيضاً تحولت عملياً إلى مواجهة لتعيين حدود السلوك العنيف للطرفين في الأوقات الاعتيادية. وقد يكون هناك أيضاً في الدخول في عملية "عامود سحاب" [2012] شيء من الخطأ في التقدير، لأن إسرائيل لم تدرك الانعكاس التصعيدي لاغتيال [القيادي في حركة "حماس"] أحمد الجعبري.

⁵ غور ليش، "مبادئ مفهوم الأمن لدى مجلس الأمن القومي - للأمن الجاري وحالات الطوارئ"، عشتونوت، العدد 10، مركز الأبحاث، كلية الأمن القومي، تموز/يوليو 2015.

- إن الدخول إلى "عملية الجرف الصامد" [2014] قد يكون الاستثناء الأكثر تعقيداً في حملات منطوق المحاسبة الست، حيث أن جذور المواجهة تكمن في القطيعة بين "حماس" وإيران على خلفية الحرب الأهلية السورية والقطيعة بين "حماس" ومصر على خلفية انقلاب السيسي، وفشل جهود المصالحة الفلسطينية الداخلية، وهكذا، من منظور "حماس"، دُفعت الحركة إلى "حرب لا مفر منها" بهدف كسر عزلتها والضائقة الاقتصادية لقطاع غزة. إن حملة "الجرف الصامد" هي الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، فقد اندلعت لأن "حماس" قدرت حينئذ أنه ليس لديها خيار آخر، وليس لأنها اختارت خوض مفاوضات مسلحة حول السلوك في الأوقات الاعتيادية أو جرأً خطأً في التقدير. كما أن الخروج من حملة "الجرف الصامد" كان معقداً للغاية، لا سيما وأن إسرائيل سعت لإلحاق ضرر كبير بالقدرات العسكرية للحركة، لكن من دون أن تمس بموقعها كصاحب السلطة الفعلية في قطاع غزة، وقد تكون سعت أيضاً للإبقاء عليها كثقل موازن للسلطة الفلسطينية و"ك"بوليصة تأمين" ضد تسوية مفروضة [للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني]. وسنتحدث عن فريدة إنهاء حملة "الجرف الصامد" لاحقاً. ومع ذلك، هناك جوانب عديدة في حملة "الجرف الصامد" لامست (بشكل غير حصري) حدود حرية السلوك العنيف للأطراف في الأوقات الاعتيادية اللاحقة. وعلاوة على ذلك، هناك في هذه الحملة العسكرية نوع من الخطأ في التقدير، لأنه إذا كان كل من إسرائيل و"حماس" راغب في استمرار سلطة "حماس"، فالأولى بإسرائيل أن تتيح لقطاع غزة الحد الأدنى من قابلية البقاء الاقتصادي، ولا ضرورة لمواجهة عسكرية.

الخروج من الحملة

- لم يكن إنهاء المواجهة في أي حملة من حملات منطوق المحاسبة وليد النتائج المباشرة لاستخدام القوة العسكرية. فبعد انقضاء زمن كاف، توصل الطرفان إلى الاستنتاج بأنهما استنفذا الخطوات التي هما مستعدان للقيام بها وليس الخطوات التي هي في متناول قدرتهما)، وأن الزمن لم يعد في صالحهما، فاختارا الخروج من المواجهة. وفي معظم حملات منطوق المحاسبة، وافق خصوم إسرائيل على وقف إطلاق النار قبلها، وإسرائيل هي التي أصرت على إطالة أمد القتال (حملة "الجرف الصامد" هي الاستثناء الأبرز). وقد يكون الإصرار على وقت إضافي نابعاً من عدم تماسك منطوقي لدى إسرائيل، التي انتظرت لسبب

ما تبلور نتيجة وفق نظرية الحسم الكلاسيكية، بينما كانت تدبر الحملة وفق نهج ضربة أو استنزاف، وهو نهج غير قادر أساساً على إنتاج نتيجة حاسمة. ولعله كان من شأن تماسك منطقي إسرائيلي أن يفضي إلى وقف فوري لمعظم الحملات العسكرية بعد الضربة النارية [الضربة الجوية] الأولية.

● حملات "محاسبة" [1993]، و"عناقيد الغضب" [1996]، و"حرب لبنان الثانية" [2006]، و"عامود سحاب" [2012]، انتهت بألية إنهاء دولية أفضت إلى ترتيبات واضحة (بعضها مكتوب) لقواعد اللعبة العسكرية المسموحة في الأوقات الاعتيادية التي تعقب كل حملة. وحملة "عامود سحاب" انتهت أيضاً بتسوية مواضيع اقتصادية معينة مثل [السماح للصيادين الفلسطينيين] بالصيد [في بحر غزة] و[تمكين المزارعين الفلسطينيين] من استغلال أراض زراعية [في المنطقة العازلة] الواقعة بمحاذاة الشريط الحدودي. وانتهت حملة "الرصاص المصبوب" [2008-2009] بألية إنهاء دولية، لكن من دون ترتيب واضح للأوقات الاعتيادية اللاحقة. أما حملة "الجرف الصامد" [2014] فكانت استثنائية من حيث أنها انتهت بفضل جهد دبلوماسي سياسي قام به لاعبون إقليميون، مع تدخل محدود للقوى الكبرى والأمم المتحدة، وأفضى إلى توافق بشأن تخفيف معين للضائقة الاقتصادية لقطاع غزة.

● بيد إن السمة الرئيسية لإنهاء أغلب حملات منطوق المحاسبة هو التباين بين الترتيبات الرسمية التي أنهت الحملات وبين الواقع الذي نشأ في إثرها. "عملية محاسبة" [1993] انتهت بـ "تفاهمات محاسبة" دام مفعولها عامين، إلى أن عاود حزب الله إطلاق النار على مستوطنات الشمال. "تفاهمات عناقيد الغضب" [تفاهم نيسان 1996] دامت أعواماً عدة. وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 الذي وضع حداً لحرب لبنان الثانية [2006] تضمن ترتيباً طموحاً، يستند إلى قوة دولية متعددة الجنسيات معززة وتتمتع بصلاحيات استخدام القوة، بيد أنه لا يُنفذ في الواقع (على سبيل المثال، نزع سلاح حزب الله، منع انتشاره في جنوب لبنان، حظر تزويد حزب الله بالسلاح، وحظر طلعات جوية إسرائيلية فوق سماء لبنان)، وقد بقي حبراً على ورق. وأيضاً قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1860 الذي صدر خلال حملة "الرصاص المصبوب" [دعا إلى وقف إطلاق النار] لم يكن له تأثير في الواقع. كما أن الترتيب الذي أعقب حملة "عامود سحاب" استمر لفترة قصيرة، وجزء منه لم ينفذ أبداً. وأيضاً بنود في الترتيب الذي أعقب حملة "الجرف الصامد" كانت

- لأغراض دعائية، وكان واضحاً من البداية لجميع الأطراف أن هذه البنود لن تنفذ (مرفأً في قطاع غزة، تحرير الأسرى، جعل قطاع غزة منطقة منزوعة السلاح، وغير ذلك).
- إذن، ما شكّل روتين الأوقات الاعتيادية التي أعقبت الحملات العسكرية لم يكن الترتيبات الرسمية، وإنما تأثير كل حملة وحملة والتأثير المتراكم لمجمل الحملات على إسرائيل من جهة، وعلى حركة "حماس" و/أو حزب الله من جهة ثانية. فحملات منطق المحاسبة الست أوضحت لجميع الأطراف معادلة الثمن مقابل المكسب في مواجهات من هذا النوع. وأثمان المواجهات هي التي حددت بالكليّ بالنار قواعد اللعبة وحدود حرية السلوك العنيف في فترات "الأوقات الاعتيادية". ولما كانت الحملات نابعة من خيار الأطراف أو من خطأ في التقدير (ما عدا حملة "الجرف الصامد"، وذلك من منظور حركة "حماس")، ولما كانت الأطراف لا تعمل عموماً للدفاع عن مصالح وجودية أو حيوية وإنما عن مصالح الدرجة الثانية، فإن اتضاح اقتصاديات المواجهة (كلفتها وفق معايير متعددة) قد يكون هو الذي شكّل العامل الرئيسي المكوّن للواقع المولود من رحم هذه المواجهات.
- الطرفان مردوعان إلى حدّ ما عن خوض مواجهات من هذا النوع. والردع يتوقف على ما قد يستجدّ، وقد يكون كافياً في سياق مصالح من الدرجة الثانية ولكنه قد لا يكون كافياً بالضرورة لأوضاع تكون فيها مصالح من الدرجة الأولى على كفة الميزان. وعلاوة على ذلك، حقيقة أن مواجهات كهذه عادت وتكررت ست مرات، تبين أن الردع الناتج عنها محدود حتى في سياق مصالح من الدرجة الثانية.
- لقد أدرك كل من حركة "حماس" وحزب الله حدود قوتها في مواجهة إسرائيل (وفق قدراتها في هذا الوقت أو ذاك)، بينما أدركت إسرائيل مقيدات قوتها في أوضاع تعمل فيها بقوة متوسطة، ومن دون استعداد لدفع أثمان باهظة.

استراتيجية 2015

- وثيقة "استراتيجية الجيش الإسرائيلي" لعام 2015 تقطع شوطاً طويلاً في اتجاه ملاءمة العقيدة مع الممارسة المتبّعة منذ عقدين ونصف عقد. وهي تعترف صراحةً بمسألة اقتصاديات المواجهة، وتميز بين حرب تنطلب حشداً جوهرياً للموارد واستعداداً لتحمل مخاطر، وبين وضع "طوارئ" (أي حملة عسكرية محدودة) يكون فيه حشد الموارد

والمخاطر محدوداً. وتبعاً لذلك، تميز استراتيجيا 2015 بين حروب مطلوب منها "تغيير الوضع من أساسه، إلى حد تغيير للميزان الاستراتيجي يتجلى بـ"تحييد اللاعبين"، وبين أوضاع تكتفي فيها القيادة السياسية بـ"الحفاظ على الوضع الاستراتيجي أو تحسينه". والمطلوب في الحملة العسكرية هو فقط تجسيد "عدم جدوى استخدام القوة ضد إسرائيل". كما تميز الاستراتيجية الجديدة بين مواجهة مع خصم دولتي وبين مواجهة مع خصم غير دولتي.

- تقلص هدف الجيش الإسرائيلي في حملة عسكرية محدودة ضد خصم غير دولتي في استراتيجية 2015 إلى "استخدام التفوق العسكري من أجل إنجاز أهداف الحملة كما حددتها القيادة السياسية"، وإلى "إلحاق أذى محدود ومحدد بالخصم"، بينما انحصرت فكرة الحسم بالمستوى التكتيكي فقط (حسم عسكري "في كل مواجهة" مع العدو). وتحدد استراتيجية 2015 أنه في حملة عسكرية محدودة ينبغي ["أن يظهر، ر.ت.]. للعدو فداحة الضرر الممكن الذي عليه أن يتوقعه... والجدوى المنخفضة لقتاله". وفي سياق تطور لاحق (أساساً في أعقاب حملة "الجرف الصامد")، وجريا على منوال تقرير لجنة مريدور ومسودة مجلس الأمن القومي، تضيف استراتيجية 2015 إلى ركائز مفهوم الأمن التقليدية الثلاث لإسرائيل ركيزة الدفاع.

- ومع ذلك، فيما يتعلق بحملة عسكرية ضد خصم غير دولتي، لا تزال استراتيجية 2015 أيضاً تتحدث عن "انتصار"، وعن "حرمان العدو من قدراته عن طريق تدمير قواته"، وعن "دفاع فعال ضد حركة حماس"، من خلال، بين أمور أخرى، "سيطرة عملائية على منطقة واسعة من أجل وضع حد لإطلاق النار منها". وتضيف الوثيقة أن المقاربة الرئيسية في الجيش الإسرائيلي تنطوي على خداع الخصم، على الرغم من أنه يسعنا القول إنه في ست حملات "يحكمها منطق المحاسبة" لم تنفذ أي خدعة (تتعدى عمليات موضعية أو قامت بها مستويات قيادية منخفضة). وتحدد الوثيقة أنه حتى في حملة عسكرية محدودة في مواجهة خصم غير دولتي ينبغي تنفيذ "مناورة برية فورية"، على الرغم من أنه في الحملات التي "حكمتها منطق المحاسبة" نفذت مناورة برية في وقت متأخر، لأن صناع القرار أرادوا تأجيل المناورة البرية (المكلفة والأكثر خطورة) بقدر الممكن عملياً، أو نفذت مناورة محدودة لم تسهم بشكل ملحوظ في تحقيق أهداف الحملة العسكرية، أو لم تنفذ مناورة على الإطلاق.

- لعل استراتيجيا 2015 تعطي وزنا أكبر للمواجهة المحدودة مع خصم غير دولتي، وتبعا لذلك تعطي وزنا أقل لمواجهة مع خصم لديه قدرات وفيرة. إنما ينبغي خلق توازن بين الجهوزية للسيناريو المرجح (المتكرر) وبين الجهوزية لسيناريو ينطوي على مخاطر، ولعل استراتيجيا 2015 تميل أكثر من اللزوم للسيناريو المتكرر. وحتى لو كان من الصعب في هذه اللحظة تصور مواجهة قريبة مع خصم دولتي لديه قدرات وفيرة، ينبغي أن يكون السيناريو الثاني هو المنارة التي على ضوءها تُبنى قوة الجيش الإسرائيلي.

نظرة مستقبلية إلى المواجهات

- ربما يمكن فهم لماذا اختارت إسرائيل أن تعمل وفق أنماط تعكس إعطاء الأفضلية لترشيد التكاليف وتقليل المخاطر، أي أنها اختارت تحقيق نتيجة عملانية متوسطة بتكلفة متوسطة، مثلما اختارت عملياً إرجاء اتخاذ قرارات مهمة بقدر الإمكان في أوضاع واجهت فيها خصوماً غير دولتيين ضعفاء تنحصر قدراتهم في إطار التسبب بضرر (وبالتالي لا يشكلون، على سبيل المثال، تهديداً متمثلاً بضرية كبيرة للجيش الإسرائيلي أو باحتلال أراض)، وعندما تكون المصالح المدافع عنها من الدرجة الثانية. ويمكن فهم ذلك في سياقات تستطيع فيها دولة إسرائيل أن تسمح لنفسها بامتصاص الضرر الذي يسببه الخصم، مع علمها أنه في المقابل يتلقى ضربة أشد بكثير، وذلك من دون إزالة التهديد ومن دون ضرب قدرات الخصم القتالية بشكل مؤثر.
- لكن من الخطير أن تنسحب هذه التفضيلات على ما هو أبعد من السياقات المذكورة أعلاه. أولاً، يمكن التساؤل ما إذا كانت أنماط السلوك المذكورة ملائمة لأوضاع تكون فيها إسرائيل في مواجهة خصوم أقوى، يستطيعون إيذاء إسرائيل بعمل أشد وقعاً، أو في مستطاعهم العمل بفعالية ضد الجيش الإسرائيلي. بل أكثر من ذلك، إن خصماً غير دولتي مثل حزب الله يكتسب قدرات جديدة يمكنها المساس بشدة بعمل المؤسسات العسكرية، والمدنية، والاقتصادية لإسرائيل أمر يستدعي إعادة تقييم جدوى العمل وفق "منطق المحاسبة" في المواجهة المقبلة مع حزب الله. وعلى ضوء التغيير النوعي في قدرة حزب الله على إلحاق الأذى بإسرائيل، ينبغي إعادة تفحص منطق إدارة حملة عسكرية يقوم فيها كل طرف بتنفيذ خطته العملانية بالتوازي، وتقريباً "من دون تشويش" من الطرف الآخر، على مدى أيام وأسابيع عدة، و فقط بعد انقشاع الغبار يجري قياس أي طرف تسبب

للطرف الثاني بالضرر الأكبر. كما ينبغي إعادة النظر في قابلية تطبيق ركيزة الدفاع في مواجهة تشكيلة القوة النارية المتطورة والمشبعة لحزب الله. وقد يكون من الخطأ في المواجهة المقبلة مع حزب الله التمهّل وتأجيل أخذ قرارات صعبة، وقد يكون من الضروري التبكير في اتخاذ القرار، والالتزام في مرحلة مبكرة بأنماط سلوك سريعة وجريئة تنطوي على مخاطر محتملة وأثمان كبيرة.

● وفي كافة الأحوال، ينبغي على الجيش الإسرائيلي أن يحافظ على الأقل على كفاءة خوض حرب على طريقة "المدرسة القديمة". إنما بعد أن تعلمت أجيال من القادة النظر إلى القتال على أنه ليس أكثر من عملية "تقنية" تتمثل في إزالة الأهداف المدرجة مسبقاً في بنك الأهداف، ليس واضحاً إلى أي حد تفهم القيادات العليا الحرب بكل مستوياتها الأكثر تعقيداً من مجرد إعداد قائمة إحدائيات من 14 رقماً. وليس واضحاً ما إذا كان لا يزال يوجد في ثقافة الجيش الإسرائيلي الحالية، المادة الجينية الضرورية لعمليات جريئة (على مستوى أعلى من المستوى التكتيكي أو مستوى العملية الخاصة)، أم أن المادة الجينية لإدارة المخاطر [استناداً إلى منطق التقليل من الخسائر والمخاطر] قد أصبحت مهيمنة على مستويات القيادة العليا. وليس واضحاً ما إذا كان هناك اليوم قائد مؤهل لقيادة قوات كبيرة في مناورة برية هجومية مفاجئة، جريئة وسريعة، ومؤهل لإدارة معركة ديناميكية غير مخطط لها مسبقاً، ولقطع مسافة عشرات الكيلومترات في اليوم الواحد. وليس واضحاً ما إذا كانت توجد في إطار التواصل بين القيادتين العسكرية والسياسية قدرة على اتخاذ قرارات مبكرة، أو أن الثقافة التنظيمية الحالية تتطلب التريث واتخاذ قرارات متأخرة، وحتى عندئذ اتخاذ قرارات محدودة.

● ومن منظور أوسع، يمكن التساؤل عما إذا كانت حقيقة أن إسرائيل اختارت ست مرات متتالية أن تحقق نتيجة متوسطة باستثمار متوسط قد أفضت إلى حد ما إلى تآكل الصورة المتراكمة للقوة الإسرائيلية في نظر خصومها وحلفائها وأطراف ثالثة. وربما لو كانت إسرائيل اتبعت أنماط سلوك مختلفة، لما كانت وصلت إلى وضع يحتم عليها خوض ست حملات عسكرية متشابهة، أو أن تخوض في العقد الأخير حملة عسكرية واحدة "يحكمها منطق المحاسبة" كل ثلاثين شهراً بالمتوسط. وفي بعض الحالات على الأقل، مثل حرب

لبنان الثانية، شنت إسرائيل الحملة العسكرية أيضاً بهدف كسر توازن الردع المتبادل،⁶ أي من أجل زيادة حرية حركتها، وضمنياً تقليص حرية حركة الخصم. ولكن يمكننا القول، على العموم إن هذا الهدف لم ينجز. ولعل حقيقة أنه أصبح يُنظر إلى إسرائيل على أنها لاعب يخشى المجازفة ويتريث ويواجه صعوبة في اتخاذ قرارات كان لها انعكاسات أيضاً على مسائل إقليمية أكثر أهمية.

خلاصة

- يمكن الإدعاء بأنه منذ تسعينيات القرن الماضي تطورت في الجيش الإسرائيلي عقيدة عسكرية ثانية غير منظمة (في بدايتها)، وأنها تشكل موجهاً رئيسياً لاستخدام القوة، وتتغلب حتى على منطوق أوامر العمليات الرسمية، وفي ما يلي خصائصها:
 1. هذه العقيدة الثانية طبقت في مواجهات ضد خصوم غير دولتيين جوهر قدرتهم يكمن في التسبب بضرر عام تستطيع إسرائيل امتصاصه، وليس بمقدورهم تهديد الجيش الإسرائيلي أو الحدود. وقد عمد هؤلاء الخصوم إلى إطلاق قذائف وصواريخ منحنية المسار من عمق أراضيهم، ولم يكن لديهم مركز ثقل عملائي جغرافي (انتشار في أنحاء متفرقة). وإسرائيل لم تسع إلى تغيير الواقع السياسي - الاستراتيجي لعدم قدرتها على ذلك، أو لعدم رغبتها في ذلك. وقد اندلعت المواجهات المذكورة بسبب عدم الموافقة على مواصفات السلوك العنيف "المسموح به" في "الأوقات الاعتيادية" أو بسبب خطأ في التقدير، فكانت بمثابة مفاوضات عنيفة حول شروط السلوك الاعتيادية التي أعقبت المواجهات. وبصورة عامة، كانت إسرائيل هي التي سعدت بكثافة متوسطة/عالية. والمصالح التي كانت على المحك هي من الدرجة الثانية (ما عدا مصالح حركة "حماس" في حملة "الجرف الصامد").
 2. فضلت إسرائيل العمل بناء على حسابات الكلفة والمخاطر. وفضلت نتيجة عملائية متوسطة بتكلفة متوسطة على فرصة تحقيق نتيجة عملائية لامعة بخطر وتكلفة

⁶ لجنة فينوغراند، "تقرير جزئي"، ص 101.

- كبيرين. وآثرت اتخاذ قرارات متأخرة، وعلى نطاق ضيق بقدر الممكن عملياً، وعدم الالتزام بالقيام بخطوات مكلفة في مرحلة مبكرة، أو ما لم يكن الأمر حيويًا.
3. عملت إسرائيل وفق منطق ضربة أو استنزاف. و"تقبلت" سلوك الخصم ضدها (باستثناء الدفاع الناجح الذي تحقق في حملة "الجرف الصامد") ولم تقض على التهديد، ولكن بموازاة ذلك ألحقت بالخصم ضرراً أكبر بكثير، كماً ونوعاً، واستخدمت رافعات غير مباشرة للضغط عليه.
4. اختارت إسرائيل استخدام القوة النارية، وكانت المناورات البرية مختزلة وقدمت مساهمة محدودة. وجوهر قيمة القوة النارية كان تدمير بنك الأهداف المدرجة سابقاً قبل بدء الحملة العسكرية، وهكذا استنفذت إسرائيل معظم الضرر الذي سعت إلى إلحاقه بالخصم في الأيام الأولى.
5. كانت إسرائيل هي التي أصرت على إطالة أمد المواجهة حتى بعد أن وافق خصومها على إنهاؤها (ما عدا في حملة "الجرف الصامد")، وبذلك أظهرت عدم تماسك منطقي بين العقيدة وبين التوقعات: انتظرت بشكل خاطئ تبلور نتيجة حاسمة، بينما كانت تعمل وفق نهج ضربة أو استنزاف. وانتهت المواجهات عندما توصل الطرفان إلى نتيجة مفادها أنهما استنفذا الخطوات التي هما مستعدان لتنفيذها، وأن الزمن لا يعمل لصالحهما. وانتهت غالباً في سياق آلية دولية أفضت إلى ترتيب سياق الأوقات الاعتيادية اللاحقة.
6. في معظم الحالات، لم يصمد الترتيب الرسمي للأوقات الاعتيادية أمام امتحان الواقع، وما قوبل السياق الحقيقي للأوقات الاعتيادية كان معادلة التكلفة/الفائدة للمواجهة. إن الطرفين مردوعان - بدرجة محدودة وموقته ورهن السياق اللاحق - عن خوض مواجهات من هذا النوع، ولذا يقبلان بقيود تقييد حرية سلوكهما العنيف في الأوقات الاعتيادية.
- إن الاستعدادات لمواجهة عسكرية مع خصم كثير القدرات أو لحرب لبنان الثالثة يمكن أن تجبر إسرائيل على الخروج من منطقة الارتياح الجديدة التي يحكمها "منطق المحاسبة"، وأن ترغمها على العمل في وقت مبكر وعلى اتباع نهج جريء مكلف وينطوي على مخاطر.